

## تصحيح خطأ

ورد في قرار الاستملاك الصادر عن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٩ والنشور برقم (٦) على الصفحة (١٥٩٠) من عدد الجريدة الرسمية (٣١٨٥) تاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥ - أن اعلان الاستملاك الموصوفة فيه الأراضي المستملكة منشور في عددي جريدة الرأي (٤٧٩٢) وصوت الشعب (١٦٨) تاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦ - خطأ .

والصواب هو : أن تاريخ المدين من جريدتي الرأي وصوت الشعب المشار اليهما

١٩٨٣/٧/٢٣

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٩ جماد أول سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١ آذار سنة ١٩٨٤ م العدد ٣٢١٧

## الفهرس

صفحة

|     |                           |  |
|-----|---------------------------|--|
| ٣٣٦ | نظام رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٨٤ | نظام رسوم الدخول الى المتاحف والمواقع الأثرية          |
| ٣٣٨ | نظام رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٨٤ | نظام شركات التأمين                                     |
| ٣٤٠ | نظام رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٤ | نظام اللوازم لسلطة المياه                              |
| ٣٤٢ | نظام رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٤ | نظام الاشغال لسلطة المياه                              |
| ٣٤٤ |                           | اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية |

كل من أتى على  
هذه الصفحة



## نظام شركات التأمين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢ .

فأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٨٤

### نظام شركات التأمين

صادر بالاستناد للمادة (٦١) من قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٧) لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام شركات التأمين لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-  
القانون : قانون مراقبة أعمال التأمين المعمول به .

الوزير : وزير الصناعة والتجارة

المراقب : مراقب التأمين المعين بموجب القانون .

الشركة : شركة التأمين الاردنية او الاجنبية المجازة بموجب القانون .

المادة ٣ - ينظم المراقب ويصدر جميع التناذرات اللازمة لتنفيذ احكام القانون وبشكل خاص النماذج التالية :-

أ - نماذج الطلبات التي تقدم بها الشركة للحصول على اجازة التأمين .

ب - نماذج الطلبات الخاصة بترخيص وكلاء ووسطاء وخبراء ( مسوى الحسابات ) وضمني التأمين .

ج - نموذج شهادة اجازة التأمين للشركة ، ونموذج تجديد هذه الاجازة .

د - نماذج رخصة العمل لوكلاء ووسطاء وخبراء وضمني التأمين ونماذج تجديد هذه الرخص .

هـ - نماذج السجلات التالية :-

- السجل العام لشركات التأمين

- السجل الخاص لكل شركة من شركات التأمين .

- السجلات الخاصة بوكلاء ووسطاء وضمني التأمين

- السجلات التي يقرر الوزير تنظيمها .

و - النموذج الموحد لميزانية شركات التأمين ونماذج حساباتها الختامية بما في ذلك حسابات الايرادات والمصروفات لكل نوع من انواع التأمين وحسابات الارباح والخسائر العام للشركة :-

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة ( ٥ ) من هذا النظام تستوفي بموجب هذا النظام الرسوم التالية :-

أ - ( ٦٠٠٠ ) ستة آلاف دينار عن اجازة الشركة لممارسة أعمال التأمين على الحياة .

ب - ( ٤٠٠٠ ) اربعة آلاف دينار عن اجازة الشركة لممارسة أعمال التأمين عن اخطار النقل .

ج - ( ٤٠٠٠ ) اربعة آلاف دينار عن اجازة الشركة لممارسة أعمال التأمين ضد الحوادث .

د - ( ٣٠٠٠ ) ثلاثة آلاف دينار عن اجازة الشركة لممارسة أعمال التأمين ضد الحريق .

هـ - ( ٣٠٠٠ ) ثلاثة آلاف دينار عن اجازة الشركة لممارسة أعمال تأمين الادخار وتكوين الاموال .

و - ( ٢٠٠٠ ) الف دينار عن اجازة الشركة لممارسة أعمال كل نوع من انواع التأمين الأخرى .

ز - ( ١٠٠ ) مائة دينار عن تجديد اجازة ممارسة لكل نوع من انواع التأمين المنصوص عليها في هذه المادة

ح - ( ٢٠٠٠ ) مائتا دينار عن ترخيص وسيط التأمين وخمسة وعشرون ديناراً عن تجديد هذا الترخيص .

ط - ( ٥٠ ) خمسون ديناراً عن ترخيص خبير التأمين وخمسة وعشرون ديناراً عن تجديد هذا الترخيص .

ي - ( ٥٠ ) خمسون ديناراً عن ترخيص ضمن التأمين وخمسة وعشرون ديناراً عن تجديد هذا الترخيص .

ك - ( ١٠٠ ) مائة دينار عن فتح اي فرع او وكالة للشركة داخل المملكة .

ل - ( ١٥ ) خمسة عشر ديناراً عن ايداع اي قرار او بيان يقضي القانون او الانظمة الصادرة بموجبه ايداعه لدى المراقبة من قبل الشركة :

م - ( ١٠ ) عشرة دنانير عن اعطاء اي شهادة او تصديق اية وثيقة تتضمن معلومات عن الشركة .

ن - ( ١٠ ) عشرة دنانير مقابل الاطلاع على كل سجل من السجلات المنصوص عليها في هذا النظام :

المادة ٥ - تعفى الشركة الجديدة الناجمة عن اندماج شركتين قائمتين مجازتين او اكثر بمزاولة أعمال التأمين من رسوم

الاجازة المشار اليها في المادة ( ٤ ) من هذا النظام لجميع انواع التأمين التي ترغب بمزاومتها .

المادة ٦ - يلغى ( نظام شركات التأمين ) رقم ( ٧٦ ) لسنة ١٩٦٥ والتعديلات التي ادخلت عليه .

### الحسين بن طلال

١٩٨٤/٢/١٢

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رئيس الوزراء ووزير الدفاع

وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة سليمان عرار احمد عبيدات

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير التكوين وزير المواصلات وزير الخارجية

طاهر حكمت حكمت السلاكت ابراهيم أيوب د. محمد عضوب الزين طاهر نشات المصري

وزير الشؤون البلدية وزيرة الاعلام وزير المالية وزير الصناعة والتجارة والسياحة

المهندس عبداللّه أنابلسي فليس شرف د. حنا عوده د. جواد العناني

وزير شؤون الارض المحتلة وزير العمل وزير الزراعة وزير الاوقاف والشؤون

شوكات محمود د. تيسر عبد الجابر محمد بشير عبد خلف داودية

وزير التنمية الاجتماعية وزير الثقافة والشباب والآثار وزير الاشغال العامة وزير الصحة

عبد السلام كتمان د. عبداللّه عويدات المهندس رائف نجم د. كامل المعجلوني



## نحو الحبيب الله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٥

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٨٤

### نظام اللوازم لسلطة المياه

أدر بمقتضى المادة (٣٢) من قانون سلطة المياه رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اللوازم لسلطة المياه لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

السلطة : سلطة المياه

الرئيس : رئيس السلطة

الأمين العام : أمين عام السلطة

المادة ٣ - باستثناء ما نص عليه في هذا النظام تطبيق على السلطة احكام نظام اللوازم رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٨ والتعديلات الطارئة عليه والتعليمات الصادرة بموجبه وتحقيقا لهذه الغاية يمارس (رئيس السلطة) صلاحيات (الوزير) كما يمارس (الأمين العام) صلاحيات (المدير) المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٤ - أ - تشكل لجنة العطاءات المركزية في السلطة على النحو التالي :-

١ - الأمين العام رئيسا

٢ - مدير الدائرة المالية في السلطة عضوا

٣ - مدير دائرة العطاءات في السلطة عضوا

ب- تعقد لجنة العطاءات المركزية اجتماعاتها بحضور جميع اعضاءها وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثرية .

### الحبيب بن طلال

١٩٨٤/٢/١٥

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
وزير العدل  
أحمد عبد الكريم الطراونة

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
سليمان مرار

رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
أحمد عبيدات

وزير النقل ووزير الخارجية بالوكالة  
ظاهر نشأت المصري

وزير التربية والتعليم  
حكمت السكاك

وزير التكوين  
أبراهيم أيوب

وزير المواصلات  
د. محمد مصطفى الزين

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
الهندس عبد الله النابلسي

وزارة الاعلام  
ليلى شرف

وزير المالية  
د. حنا عوده

وزير الصناعة والتجارة والسياحة  
د. جواد العناني

وزير شؤون الارض المحتلة  
شوكت محمود

وزير العمل  
د. تيسير عبد الجابر

وزير الزراعة  
محمد بشير

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية  
عبد خالق داويكة

وزير التنمية الاجتماعية  
عبد السلام كفمان

وزير الثقافة والشباب والآثار  
د. عبد الله عويدات

وزير الاسفلت المائية  
الهندس رائف نجم

وزير الصحة  
د. كامل المجولوني

## نحوه وشرح لفظه من المملكه العربيه الهاشميه

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٨٤

### نظام الاشغال لسلطة المياه

صادر بمقتضى المادة ( ٣٢ ) من قانون سلطة المياه رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٨٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الاشغال لسلطة المياه لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السلطة : سلطة المياه  
الرئيس : رئيس السلطة  
الامين العام : امين عام السلطة

المادة ٣ - أ - باستثناء مانص عليه في هذا النظام تطبق على السلطة احكام نظام الاشغال الحكوميه رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٨٢ والتعديلات الطارئة عليه والتعليمات الصادرة بموجبه وتحقيقاً لهذه الغاية يمارس (رئيس السلطة) صلاحيات ( وزير الاشغال العامة ) كما يمارس ( الامين العام ) صلاحيات ( المدير ) المنصوص عليها في ذلك النظام .

ب - تحمل عبارتا ( دائرة العطاءات في السلطة ) و ( الاشغال والخدمات الفنية للسلطة ) محل عبارتي ( دائرة العطاءات الحكومية ) و ( الاشغال والخدمات الفنية الحكوميه ) على التوالي الواردتين في نظام الاشغال الحكومية رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٨٢ .

المادة ٤ - تشكل لجان عطاءات السلطة على النحو التالي :-

أ - لجنة العطاءات المركزية وتتألف من :-

١ - الامنين العام  
٢ - مدير دائرة العطاءات في السلطة  
رئيساً  
عضواً

٣ - مندوب عن وزارة الاشغال العامة  
يعينه وزير الاشغال العامة .

٤ - مدير الدائرة المالية في السلطة  
عضواً

٥ - مدير دائرة تنفيذ المشاريع في السلطة  
عضواً

ويكون النصاب القانوني لاجتماع لجنة العطاءات المركزية بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيسها واحداً منهم وتتخذ قراراتها بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين :

ب - لجنة عطاءات السلطة في المحافظة ولجنة العطاءات المحلية وتتألف كل منها بقرار من رئيس السلطة على ان يحدد اختصاصاتها وان تصدق القرارات الصادرة عنها منه ، والى حين تشكيل هذه اللجان تمارس لجنة العطاءات المركزية جميع الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجان في النظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ .

### الحسين بن طلال

١٩٨٤/٢/١٥

|   |  |  |
|---|--|--|
| وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>وزير العدل<br>احمد عبد الكريم الطراونة | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>سليمان عرار  | رئيس الوزراء ووزير الدفاع<br>احمد عبيدات           |
| وزير النقل ووزير الخارجية بالوكالة<br>طاهر حكمت                         | وزير التربية والتعليم<br>حكمت السكاك               | وزير التموين<br>ابراهيم ايوب                       |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة<br>المهندس حمد الله التالاسي       | وزيرة الاعلام<br>ليلى شرف                          | وزير الصناعة والتجارة والسياحة<br>د. جواد العنساني |
| وزير شؤون الارض المحتلة<br>شوكيت محمود                                  | وزير العمل<br>د. تيسر عبد الجابر                   | وزير الزراعة<br>محمد بشير                          |
| وزير التنمية الاجتماعية<br>عبد السلام كنعان                             | وزير الثقافة والشباب والآثار<br>د. عبد الله عويدات | وزير الصحة<br>المهندس رائف نجم                     |
|   |  | د. كامل المجاوي                                    |

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ تاريخ ١٠/٥/١٩٨١ المتضمن الموافقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بشكلها التالي :

### اتفاقية

### تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

ان حكومات الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية انطلاقاً من ايمانها القومي بوحدة الامة العربية .  
وادراكاً منها لحيوية التكامل الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية وكوسيلة اساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في اطار اقتصاد عربي متطور ومترابط متوازن .

وتتحققاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها .  
وتنقيحاً لما ورد في المادتين السابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

واستناداً الى قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية رقم ٧١٢ بتاريخ ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٧٨ م بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة تسائر الارضاح الاقتصادية المتطورة في الوطن العربي .  
اتفقت فيها بينها على يلي :

### فصل تمهيدي

#### تعريف

#### المادة الاولى :

يقصد ، لاغراض هذه الاتفاقية ، بالكلمات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينة ازاءها ، الا اذا دل سياق النص على غير ذلك :

#### ١ - الاتفاقية :

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة بين دول الجامعة العربية .

#### ٢ - الدولة العربية :

الدولة العضو بجامعة الدول العربية .

#### ٣ - الدولة الطرف :

الدولة العربية التي تكون الاتفاقية نافذة بالنسبة لها .

#### ٤ - المجلس :

المجلس الاقتصادي المنشأ بموجب المادة (٨) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموافق عليها من مجلس الجامعة في ١٣/٤/١٩٥٠ م واي تعديل يقع عليها .

#### ٥ - الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل :

الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريف الجمركية على السلع المستوردة . وكذلك الرسوم والضرائب الاخرى التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها ، ايا كان اسم هذه الرسوم والضرائب .  
ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي تجبى مقابل خدمة محددة مثل رسوم الارضية او التخزين او النقل او الشحن او التفريغ .

#### ٦ - القيود غير الجمركية :

التدابير والاجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الاغراض التنظيمية او الاحصائية . وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والادارية ، التي تفرض على الاستيراد .

#### ٧ - الدول الاقل نمواً :

الدول الاطراف التي يقرر المجلس اعتبارها كذلك .

### الفصل الاول

### في الاحكام العامة

#### المادة الثانية :

تستهدف هذه الاتفاقية ما يلي :

١ - تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقاً للاسس الآتية :

أ - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الاعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .

ب - التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الاخرى .

ج - توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثلثة او البديلة .

د - تحديد السلع والمنتجات المشار اليها بالفقرات - ( أ ، ب ، ج ) ، في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة او تلك التي يقررها المجلس .



٢ - الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الاخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها .

٣ - تيسير تحويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسرية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .

٤ - منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الاطراف .

٥ - الاخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الاطراف .

٦ - مراعاة الظروف الانمائية لكل دولة من الدول الاطراف في الاتفاقية وعلى الاخص اوضاع الدول الاقل نموا منها .

٧ - التوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

#### المادة الثالثة :

تعتبر المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية حدا أدنى للتعاون التجاري بين الدول الاطراف . ولكل دولة طرف حق منح ميزات وامتيازات اكثر لاية دولة او دول عربية اخرى وذلك من خلال اتفاقات تعقدتها سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف .

#### المادة الرابعة :

يتم الاسترشاد في انتقاء السلع والمنتجات العربية المشار اليها في الفقرتين (٣) و(٥) من المادة السادسة وفي المادة السابعة بواحد او اكثر من المعايير الآتية :

- ١ - ان تشغل السلعة مكانا استراتيجيا في نمط الاستهلاك المشجع لحاجات السكان .
- ٢ - ان تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .
- ٣ - ان تمثل قيمة ما ينتج من السلعة نسبة هامة في الناتج الاجمالي لاحدى الدول الاطراف .
- ٤ - ان تشغل السلعة مكانا هاما في علاقات التشابك في داخل الجهاز الانتاجي لاحدى الدول الاطراف .
- ٥ - ان يؤدي نمو التبادل في السلعة الى تزايد اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطويرها .
- ٦ - ان تمثل السلعة اهمية تصديرية كبيرة بالنسبة لاحدى الدول الاطراف .
- ٧ - ان تكون السلعة هامة لتنمية احدى الدول الاطراف وتواجه اجراءات تمييزية او تقييدية شديدة في الاسواق الاجنبية .
- ٨ - ان يؤدي نمو التبادل في السلعة الى تدعيم التكامل الاقتصادي العربي .
- ٩ - ان يؤدي نمو التبادل في السلعة الى تحقيق الامن القومي بصفة عامة والامن العسكري بصفة خاصة .
- ١٠ - أية معايير اخرى يقرها المجلس .

#### المادة الخامسة :

لا يجوز للجهة المعنية بالاتفاقيات الاقتصادية بين الدول الاطراف في المجال التجاري الذي تنظمه الاتفاقية ، الاقرار من المجلس الاقتصادي ولاسباب قومية عليها .

#### الفصل الثاني في الاحكام الموضوعية

##### المادة السادسة :

تفنى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :

- ١ - السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الاولي او بعد احدث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك .
- ٢ - المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الاولي او في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع .
- ٣ - السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس اذا كانت تدخل في انتاج سلع صناعية .
- ٤ - السلع التي تنتجها المنشآت العربية المشتركة المنشأة في اطار جماعة الدول العربية او المنظمات العربية العاملة في نطاقها .
- ٥ - السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس .

##### المادة السابعة :

- ١ - يتم التفاوض بين الاطراف المعنية بشأن التخفيف التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والاساليب ووفق القوائم التي يوافق عليها المجلس .
- ٢ - يكون التخفيض النسبي متدرجا، ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهاء جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على التبادل التجاري بين الدول الاطراف .
- ٣ - مع عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان ١ و٢ من هذه المادة تمنح منتجات الدول الاطراف التي يقرر المجلس انها اقل نموا معاملة تفضيلية وفقا للمعايير والحدود التي يقرها .
- ٤ - لاية دولة طرف الحق في منح اية ميزات اضافية للدولة او دول عربية اخرى بموجب اتفاقات ثنائية او متعددة الاطراف سواء كانت طرفا او غير طرف في هذه الاتفاقية .
- ٥ - لا يجوز ان تمنح دولة طرف اية ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الاطراف .

##### المادة الثامنة :

١ - يتم التفاوض بين الاطراف المعنية لغرض فرض حد ادنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الاثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة او بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجيا من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة

٢ - تقرر الدول الاطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة او البديلة وتكون الاولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية .

هكذا من المصلحة

ويحدد المجلس اوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة او مجموعة من الدول الاطراف مراعيًا في ذلك على الاخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالامن الغذائي او الامن القومي بصفة عامة .

٣ - والمجلس ان يقرر اية اجراءات اخرى بما يتجاوز الحدود المشار اليها في هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الدول غير العربية .

٤ - اذا كانت منتجات الدول الاطراف لاتغطي احتياجات السوق المحلية للدول الاطراف المستوردة ، فللاخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لاحكام هذه المادة .

#### المادة التاسعة :

١ - يشترط لاعتبار السلعة عربية لاغراض هذه الاتفاقية ان تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس والاتقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في الدول الطرف عن ٤٠ في المائة من القيمة النهائية للسلعة عند اتمام انتاجها . وتخفيض هذه النسبة الى ٢٠ في المائة كحد ادنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية . ويقوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجياً .

٢ - يجوز لاية دولة طرف ان تطلب الى المجلس خفض النسبة المشار اليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ، اذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية . او ذات اهمية خاصة بالنسبة للبلد الطرف المنتج ، وتكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية .

#### المادة العاشرة :

١ - تشجع الدول الاطراف من خلال سياساتها النقدية والمصرفية التبادل التجاري بينها وتسهل توفير التمويل اللازم له وتوسع قاعدته بشروط تفضيلية وميسرة .

٢ - يضع صندوق النقد العربي وفقاً لاتفاقية انشائه النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الاطراف كما يكلف بتقديم المقترحات الخاصة بالسياسات المصرفية التي تخدم الغرض نفسه الى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وفقاً لتوجيهات المجلس .

٣ - تحث المؤسسات المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخاصة على تشجيع عمليات التبادل التجاري بين الدول الاطراف وتيسير وتقديم التمويل اللازم لها وتوسع قاعدتها طبقاً لشروط تفضيلية ميسرة .

٤ - تحث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المختصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الاطراف وفق شروط تفضيلية وحسب نظمها الخاصة .

### الفصل الثالث في الاشراف على تنفيذ الاتفاقية

#### المادة الحادية عشرة :

١ - يتولى المجلس الاشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وله على الاخص :

- أ - وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع المعفاة من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .
- ب - وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع التي تتمتع بتخفيض في الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .
- ج - وضع واصدار قوائم للسلع غير العربية المنافسة او البديلة للسلع العربية .
- د - تحديد القواعد والاوزاع التي يتم بموجبها التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .
- هـ - تحديد الدول الاطراف الاقل نموا لاغراض هذه الاتفاقية .
- و - دراسة شكاوى الدول الاطراف الخاصة بما تواجهه من مشاكل التمييز في معاملاتها التجارية مع الدول الاخرى .

٢ - يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقية بموافقة اغلبية ثلثي الدول الاعضاء .

٣ - للمجلس ان يشكل لجانا يقوضها بعض اختصاصاته المشار اليها في هذه الاتفاقية .

#### المادة الثانية عشرة :

تتولى الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية اعداد تقرير سنوي يعرض على المجلس عن سير التجارة بين الدول الاطراف في الاتفاقية والمصاعب التي تواجه التطبيق وسبل معالجتها والاقتراحات اللازمة لمواجهة ذلك .

### الفصل الرابع

#### في تسوية المنازعات

#### المادة الثالثة عشرة :

تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله ان يحيلها الى لجنة او لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته . كما له ان يطبق بشأنها احكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع .

### الفصل الخامس

#### احكام ختامية

#### المادة الرابعة عشرة :

لا يجوز اعادة تصدير السلع والمنتجات التي يجري تبادلها وفقاً لهذه الاتفاقية الى اي بلد اخر غير طرف الا بموافقة بلد المنشأ .

كل من اطلع على



## المادة الخامسة عشرة :

يجوز لاية دولة طرف ان تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل او القيود الكمية والادارية او الاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نمو انتاج محلي معين على ان يقر المجلس ذلك ولمدة التي يحددها .

## المادة السادسة عشرة :

تتولى اجهزة الامانة العامة لجامعة الدول العربية تجميع المعلومات اللازمة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجاري بين الدول الاطراف وبينها وبين الدول الاخرى .  
وتلتزم الدول الاطراف بتوفير جميع البيانات التي تراها الامانة العامة ضرورية لحسن تطبيق الاتفاقية .

## المادة السابعة عشرة :

يتم تبادل السلع بين الدول الاطراف بشكل مباشر . وبدون وساطة طرف غير عربي .

## المادة الثامنة عشرة :

تتعاون الدول الاطراف لتيسير النقل والمواصلات فيما بينها بمختلف الوسائط على اسس تفضيلية وكذلك فيما يتعلق بتسهيل تجارة العبور المرتبطة بتبادل السلع العربية فيما بين الدول الاطراف .

## المادة التاسعة عشرة :

تتعاون الدول الاطراف فيما بينها لتدعيم وتنسيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الاخرى او مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية بشكل ثنائي او مشترك ، وتعمل على اتخاذ مواقف موحدة في المؤتمرات والندوات الدولية الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها المشتركة .

## المادة العشرون :

تراعى ، في تطبيق هذه الاتفاقية ، احكام ومبادئ المقاطعة العربية والقرارات الصادرة بشأنها من مختلف الجهات المختصة .

## المادة الحادية والعشرون :

لا يجوز لاية دولة طرف ان تصدر تشريعا او قرارا يخالف احكام هذه الاتفاقية او يعطل تنفيذها .

## المادة الثانية والعشرون :

- ١ - تودع الاتفاقية لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية للتوقيع عليها .
- ٢ - تعتبر الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقها من قبل خمس دول عربية على الاقل .
- ٣ - تتلقى الامانة العامة للجامعة وثائق انضمام الدول العربية وتنفذ الاتفاقية بالنسبة لكل دولة منضمة بعد مرور شهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقها .
- ٤ - تتولى الامانة العامة للجامعة ابلاغ الدول الاعضاء بايداع وثائق التصديق لديها .

## المادة الثالثة والعشرون :

لا يجوز لاية دولة طرف ان تنسحب من الاتفاقية الا بعد مرور ثلاث سنوات على نفاذها بالنسبة اليها . ويكون الانسحاب باسما كتابي يوجه الى الامين العام لجامعة الدول العربية . ولا يصبح ساريا الا بعد سنة من تاريخ تليغه بهذا الاشعار .

## المادة الرابعة والعشرون :

يكون تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي الدول الاطراف ويصبح التعديل نافذا في حق الدول المصدقة بعد مرور شهر من ايداع وثائق التصديق على التعديل من قبل جميع الاطراف او خمس دول على الاقل .

## المادة الخامسة والعشرون :

- ١ - يتولى المجلس اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حالما يتم انضمام ثلثي الدول الاعضاء للاتفاقية وفي هذه الحالة لا يكون للدول غير الاطراف حق المشاركة في التصويت .
  - ٢ - ولحين تحقق ما ورد في الفقرة السابقة يجتمع ممثلو الدول الاطراف الاعضاء بالمجلس في شكل هيئة تسمى ( هيئة التجارة العربية ) تتولى اختصاصات المجلس المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
  - ٣ - تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية بمهام الامانة الفنية للهيئة طبقا لنظام داخلي تصدره الهيئة يتضمن تنظيم الشؤون الادارية للهيئة وتحديد مواردها وقواعد التصرف فيها .
- حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في مدينة تونس يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني عام ١٤٠١ هـجرة الموافق للسابع والعشرين من شهر شباط ( فبراير ) عام ١٩٨١ ميلادية من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية او المنضمة اليها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن دولة الامارات العربية المتحدة

عن دولة البحرين

عن الجمهورية التونسية

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن جمهورية جيبوتي

عن المملكة العربية السعودية

عن جمهورية السودان الديمقراطية

عن الجمهورية العربية السورية

عن جمهورية الصومال الديمقراطية

عن الجمهورية العراقية

عن سلطنة عمان

عن فلسطين

عن دولة قطر

عن دولة الكويت

عن الجمهورية اللبنانية

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

عن المملكة المغربية

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية

عن الجمهورية العربية اليمنية

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية